سياسة تعارض المصالح

المقدمة

تهدف سياسة تعارض المصالح إلى تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والحيادية داخل الجهة، وتنظيم آلية التعامل مع الحالات التي قد تتعارض فيها المصالح الشخصية أو المالية أو الوظيفية مع مصالح الجهة، بما يضمن سلامة القرارات والإجراءات والمحافظة على الثقة والمصداقية.

أولاً: أهداف السياسة

- تعزيز النزاهة والشفافية في بيئة العمل .
- حماية مصالح الجهة والمحافظة على سمعتها .
- منع تأثير المصالح الشخصية على القرارات المهنية .
- تنظيم إجراءات الإفصاح عن حالات تعارض المصالح .
- الحد من المخاطر الناتجة عن تضارب المصالح .

ثانياً: نطاق التطبيق

تطبق هذه السياسة على جميع العاملين والمتطوعين وأعضاء اللجان والمتعاملين مع الجهة ممن قد تؤثر مصالحهم الشخصية أو المهنية على أداء مهامهم أو قراراتهم.

ثالثاً: مفهوم تعارض المصالح

يقصد بتعارض المصالح أي حالة يكون فيها للشخص مصلحة مباشرة أو غير مباشرة قد تؤثر أو يُحتمل أن تؤثر على حياديته أو موضوعيته أثناء أداء مهامه أو اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الجهة.

رابعاً: أشكال تعارض المصالح

تشمل حالات تعارض المصالح – على سبيل المثال لا الحصر – ما يلي:

- وجود منفعة مالية أو شخصية مرتبطة بأعمال الجهة .
- المشاركة في اتخاذ قرار يحقق مصلحة شخصية أو لأحد الأقارب .
- استغلال المعلومات أو الصلاحيات لتحقيق مكاسب خاصة .
- التعاقد أو التعامل مع جهات تربطها علاقة شخصية أو مصلحة مباشرة .
- قبول الهدايا أو المزايا التي قد تؤثر على الحيادية والموضوعية .

خامساً: الإفصاح عن تعارض المصالح

- يلتزم جميع العاملين بالإفصاح عن أي حالة تعارض مصالح محتملة أو قائمة فور العلم بها .
- يتم تقديم الإفصاح إلى الجهة أو الإدارة المختصة وفق الإجراءات المعتمدة .
- يجب تحديث الإفصاح عند حدوث أي تغيير يتعلق بحالة التعارض .

سادساً: إجراءات التعامل مع حالات التعارض

- مراجعة حالات التعارض وتقييم أثرها على العمل والقرارات .
- اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة التعارض والحد من تأثيره .
- منع الشخص المعني من المشاركة في القرار أو الإجراء محل التعارض عند الحاجة .
- توثيق جميع حالات الإفصاح والإجراءات المتخذة بشأنها .

سابعاً: السرية وحماية المعلومات

- يتم التعامل مع جميع الإفصاحات بسرية تامة .
- تقتصر مشاركة المعلومات على الجهات أو الأشخاص المخولين فقط .
- يمنع استخدام المعلومات المتعلقة بحالات التعارض لأي أغراض غير نظامية .

ثامناً: المسؤوليات

- تلتزم الإدارة المختصة بمتابعة تطبيق هذه السياسة ومعالجة حالات التعارض .
- يلتزم جميع العاملين بالتعاون والإفصاح عن أي حالات قد تؤثر على النزاهة والحيادية .
- تتحمل الإدارات مسؤولية تعزيز الوعي بمخاطر تعارض المصالح وآليات التعامل معها .

تاسعاً: المخالفات والإجراءات

- يعد عدم الإفصاح عن حالات تعارض المصالح مخالفة تستوجب اتخاذ الإجراءات المناسبة وفق الأنظمة والتعليمات المعتمدة .
- يتم التعامل مع المخالفات بما يحفظ حقوق الجهة والأطراف ذات العلاقة .

عاشراً: المراجعة والتحديث

تتم مراجعة هذه السياسة بشكل دوري وتحديثها عند الحاجة بما يتوافق مع الأنظمة والتعليمات المعتمدة ومتطلبات العمل.

الخاتمة

تسهم سياسة تعارض المصالح في تعزيز الثقة والشفافية داخل الجهة، وضمان اتخاذ القرارات بصورة عادلة وموضوعية، بما يحافظ على نزاهة العمل ويحد من المخاطر التي قد تؤثر على مصالح الجهة وسمعتها.

مجلس إدارة جمعية رفاه للأرامل والمطلقات